ورقة المنظمة الآثورية الديمقراطية لإجتماع روما حول واقع الأقليات وحقوق الإنسان في سوريا الجديدة – المنظمة الأثورية الديمقراطية

ado-world.com/2012/09/ورقة-المنظمة-الآثورية-الديمقراطية-لإ

ADO- خاص: دخلت الثورة السلمية للشعب السوري من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية شهرها التاسع عشر، ورغم انتهاج النظام للحلول الأمنية والعسكرية في قمع التظاهرات الاحتجاجية السلمية، واستخدام أقصى ما يملك من قوة نارية بما في ذلك الطيران الحربي، فقد أظهر الشعب السوري بمختلف أطيافه القومية والدينية، قدرة هائلة على مقارعة آلة القمع، وتصميما عجيبا على استعادة حقوقه وحرياته، وإزالة كلّ أشكال الظلم والقهر والتمييز بين أبناء الوطن الواحد، ورغم حجم التضحيات الكبيرة التي قدّمها السوريون وفظاعة الجرائم المرتكبة بحقّهم، وعجز المجتمع الدولي عن حمايتهم، فقد فشل النظام في كسر إرادة السوريين أو فرض شروطه، بل على العكس زادت التظاهرات اتّساعا وتجذّرا لتغطي كامل مساحة الوطن، وفي المقابل فإن إصرار النظام على الحلّ الأمني واتّباع سياسة التحريض الطائفي، دفع البعض إلى التسلّح ومقاومة الآلة العسكرية للنظام، وزاد هذا من احتمالات نشوب حرب أهلية، برز جزءا من ملامحها في بعض مناطق التماس الساخنة، كما قاد النظام إلى تدويل المسألة السورية واستدعاء كل أشكال التدخل الأقليمي والدولي في الشأن الداخلي.

إنّ رفض النظام لكلّ المبادرات والحلول السياسية الداخلية والخارجية منها (وآخرها مبادرة المبعوث الدولي والعربي كوفي عنان ذات النقاط الست)، وإصراره على المضي في خياره الأمني زاد من تأزيم الأوضاع، وأدخل البلاد في حالة استنزاف قاسية على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، واستمرارها يعني تحويل سوريا إلى دولة فاشلة، وعنصرا لزعزعة الاستقرار بالمنطقة، من هنا تبدو الحاجة ماسّة لتدّخل عربي ودولي حازم لإخراجها من المأزق الذي تتخبّط فيه، وفرض حلول سياسية تستجيب لتطلعات شعبها في إنجاز انتقال سلمي وآمن من دولة الاستبداد إلى دولة ديمقراطية مدنية حديثة تقوم على أسس العدل والمساواة والشراكة الوطنية الكاملة.

أولا: أيّ نظام سياسي نريد لسوريا

معروف للجميع أن المجتمع السوري هو مجتمع قائم على التعدّد القومي والديني والمذهبي والثقافي. وهذا التنوّع لا يمثل حالة طارئة في تاريخ سوريا، وإنما هو أصيل وقديم وراسخ. وكان على الدوام عنصرا للأمن والاستقرار بدلا من أن يكون عامل تمزيق وتشتّت، وتعزز ذلك بحرص السوريين على إرث التسامح في المجتمع السوري، وتمسّكهم بقيم العيش المشترك. ولم تظهر مخاطره إلا في ظلّ الاستبداد، عندما ساد منطق الاحتكار والاستئثار والاستحواذ على البلاد من قبل فئة بعينها على مقدرات البلاد قاطبة سواء كانت قومية أو حزبا أو عائلة، أفرغت العروبة والدين الإسلامي من محتواها الحضاري المنفتح، واستخدمتها أداة لإلغاء الآخر المختلف و وسيلة لطمس التمايزات والقضاء على الخصوصيات، والسعي لصهر وتذويب الجميع في بوتقة واحدة

تخدم توجّهاتها ومصالحها الضيقة، وبسبب الاستبداد والتمييز وخنق الحريات الذي طال الجميع هاجرت أعداد هائلة من أبناء الشعب السرياني على مدى العقود التي حكم فيها نظام البعث ، وزادت وتيرة الهجرة في الآونة الأخيرة بسبب تصعيد النظام حملاته الأمنية والعسكرية ضد أبناء الشعب السوري بمختلف أطيافه. لذلك فإن المصلحة الوطنية تفرض على قوى المعارضة الديمقراطية، والنخب السياسية في سعيها لإرساء نظام سياسي جديد لسوريا المستقبل، أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، والتفكير بإدارة مسألة التنوّع بطريقة عقلانية، بحيث تستخرج كلّ إيجابياته، وتحدّ من سلبياته، تحقيقا لأقصى درجات الاندماج الوطني، وقطع الطريق على أي شكل من أشكال الاستبداد سياسيا كان أم قوميا أم دينيا.

ثانيا: النظام السياسي المنشود ما بين الدولة المدنية والعلمانية :

بداية لا يمكن الحديث عن أية حقوق للقوميات وتنظيم عملية التنوع بطريقة حضارية خلاقة في ظل النظام القائم، والمدخل لتحقيق تطلعات كل السوريين في الحرية والكرامة والديمقراطية يكمن في قيام نظام سياسي جديد يلبّي طموحات السوريين، بعد إزالة النظام الحالي بكافة رموزه، وتفكيك منظومته الأمنية القائمة على القمع والتسلط، وتعميم الفساد، وهو هدف تجمع عليه قوى الحراك الثوري وكافة قوى المعارضة الوطنية. لقد تبنّت معظم قوى المعارضة وتياراتها الفاعلة، مصطلح الدولة المدنية الحديثة، وتحاشت أي ذكر للعلمانية، ربما مراعاة للتيارات الإسلامية التي يرى بعضها في العلمانية معادلا للكفر والإلحاد. ولم تجهد هذه القوى نفسها في توضيح وتحديد ملامح ومقوّمات الدولة المدنية بالشكل المطلوب. ولم تنجح في تبديد الغموض الذي اكتنف مصطلح الدولة المدنية خصوصا من منظور القوى الإسلامية، بل زاد من التوجس والمخاوف عند البعض، خصوصا لدى الأقليات، لأنها لا تحقق مبدأ المساواة بين المواطنين، وتكرّس التمييز فيما بينهم على أساس الدين، وما يحمله ذلك من مخاطر وتبعات على وحدة المجتمع والدولة. إن فهمنا للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ينطلق من كونها دولة مستقلة ذات سيادة، دولة دستورية تمتلك دستورا وضعيا توافقيا، يساهم في صياغته كافة القوى السياسية والمكونات الوطنية، وهي دولة عابرة للقوميات والأديان والمذاهب، وهي بهذا المعنى دولة كل المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة، وليست حكرا لدين أو مذهب أو طائفة أو عرق أو أيديولجيا أو حزب، هي الدولة التي تحترم العقائد الدينية ولا تعاديها دون أن يترتب على ذلك أية امتيازات. هي دولة الحقوق والواجبات ودولة المواطنة المتساوية وتحييد الدين عن السياسة والدولة، السيادة فيها للشعب وتقوم على فصل السلطات وتسود فيها سلطة القانون على الجميع، وتعتمد الديمقراطية كنظام سياسي يقوم على التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة. إنّ هذا الفهم للدولة المدنية ورد ما يشابهه في وثيقة العهد الوطني التي أصدرها المجلس الوطني السوري مؤخرا، والتي أقرّها مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية في القاهرة في تموز الماضي، وكذلك في رؤية جماعة الإخوان المسلمين، ويشكل هذا تطوّرا إيجابيا، يعكس تقدّما ونضوجا لدى كافة القوى الوطنية في رؤيتها لسوريا المستقبل. وفق هذه الرؤية فإن مفهوم الدولة المدنية برأينا لا يتعارض ومفهوم العلمانية، بل يتقاطع معه إلى درجة التطابق. لهذا فإننا في المنظمة الآثورية الديمقراطية ندعو لتبني مصطلح العلمانية، ونرى أن ذلك يستجيب لتطلعات عموم مكونات المجتمع السوري. إننا في المنظمة الآثورية الديمقراطية نرى في العلمانية والديمقراطية شرطان متلازمان، لا يمكن أن يتحقق أحدهما بمعزل عن الآخر. والنظام الديمقراطي العلماني يوفر حريات واسعة لكل الأديان، ويمنع التمييز الديني والطائفي واضطهاد الأقليات والمرأة، ويمنع استغلال الدين وتوظيفه من قبل السلطة أو التيارات السياسية المتنافسة لأغراضهم الخاصة، ولا ننظر إلى العلمانية باعتبارها عقيدة أو أيديولوجيا، وهي ليست معادية للأديان ولا تنتقص من قدسيتها، بل تهدف إلى تحديد مسافة فاصلة بين الدين والدولة، وأن تقف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان، وتكفل للجميع حرية ممارسة دينهم وعقائدهم وطقوسهم دون فرض وصاية أو هيمنة من الدولة والمجتمع على أساس ديني.

ثالثا: حقوق الأفراد والجماعات ....أسئلة الهوية والمواطنة والاندماج:

مفهوم المواطنة هو مفهوم أساسي تنهض عليه الدولة الوطنية الحديثة، كما أنه الأساس الدستوري للمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الدولة الواحدة. ويرتكز هذا المفهوم إلى ثلاثة أسس أولها، حقوقي يرتبط بالمساواة بين المواطنين. الثاني، سياسي اجتماعي يتعلق بالمشاركة السياسية، وكذلك المشاركة في عائد التنمية. والثالث، رمزي معنوي يرتبط بمعاني الانتماء والارتباط بالوطن. ومفهوم المواطنة يتعلق بتعريف الفرد الذي يعيش على أرض هذه الدولة، فهذا الفرد لا يعرف بمهنته أو بدينه أو بجنسه أو بقوميته، وإنما يعرف تعريفا قانونيا اجتماعيا بأنه مواطن، أي عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات، وشرط المواطنة الكاملة هو المساواة التامة في الحقوق والواجبات وأمام القانون. ونرى أن هناك تلازما جدليا بين حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، لأن مواثيق حقوق الإنسان ركزّت اهتمامها على حقوق المواطن في وطنه. انطلاقا من ذلك، يصبح النضال من أجل المواطنة، هو نضال في نفس الوقت من أجل تثبيت حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي جاءت بعده، وأهمّها العهدين الدوليين لعام 1966 وإعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1992 الخاص بحقوق الأفراد المنتمين للأقليات القومية والدينية والأثنية والثقافية. إن ما يسري على حقوق الأفراد يسرى على حقوق الجماعات، وفق ما جاء في المواثيق الدولية لا سيما المتعلقة منها بحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية التي لحظت أهمية صون حقوق

الجماعات خصوصا في الدول ذات التعدد القومي والديني والثقافي واللغوي، وعليه فإن تبني وإدراج المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الأفراد والجماعات في أي دستور مقبل للبلاد بحيث تكون جزءا عضويا وأساسيا منه وليس نوعا من الترف القانوني، بل هو ضرورة ملحّة لحلّ مسألة التعدد القومي والديني والثقافي في سوريا، حلاّ وطنيا ديمقراطيا عادلا ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا.

في هذا السياق ننوّه إلى أن الشعب الآشوري السرياني يعتبر من أقدم الشعوب الأصلية في سوريا ومن أسمه استمدت أسمها (سوريا مشتق أسمها من: ASSYRIA اسيريا-آشوريا وفق المؤرخين الثقاة). وندعو إلى الاعتراف الدستوري به كشعب أصيل واعتبار اللغة والثقافة السريانية لغة وثقافة وطنية وضمان الاعتراف بهويته القومية وحقوقه القومية دستوريا. كما وندعو إلى الاعتراف الدستوري بالوجود والهوية القومية للشعب الكردي وكذلك لجميع المكونات القومية في سوريا وذلك ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا. إن الإطار الدستوري والقانوني هو الذي يحدّد مستوى وقابلية الاندماج الوطني في أيّة دولة. فإذا بني على أسس العدالة والمساواة والشراكة واحترام الهويات والخصوصيات، وقبل هذا وذاك على المواطنة الكاملة، فإن هذا يوفر فرصا أكبر لتحقيق الاندماج الوطني، وتعزيز الاستقرار، والتماهي في النظام السياسي الحديث.

من هنا فإن الدولة ذات التعدّد القومي والديني والثقافي يجب أن تنأى بنفسها عن أن تكون ملك لجماعة قومية بذاتها، أو لدين بعينه، وعليها أن تنبذ سياسيات الاستعلاء والاحتكار، أو فرض هوية واحدة على الجميع، واستبعاد الجماعات والأقليات الأخرى. وعليها بدلا من ذلك القبول بأن يكون المواطنون متساوون بالكامل في الحياة السياسية من دون الاضطرار إلى إخفاء أو إنكار هويتهم القومية أو الثقافية أو الدينية الخاصة بهم. وتنطلق المنظمة الآثورية الديمقراطية في مقاربتها للمسألة الوطنية في سوريا من احترام الدولة السورية بحدودها الراهنة المعترف بها من الأمم المتحدة، بما في ذلك الجولان المحتل، باعتبارها وطنا نهائيا لجميع أبنائها، ويجب أن يعرّف شعبها من الناحية القانونية بدلالة هويته الوطنية الجامعة وليس بهوية بعض مكوناتها، وبهذا تكون الجمهورية السورية للعربي والكردي والآشوري السرياني والتركماني والأرمني. وهذا لا يلغي عروبة مواطنيها العرب، مثلما لم يلغي عدم ورود صفة العروبة في دول الأردن والعراق والجزائر وتونس عروبة مواطني هذه الدول, كما تعمل المنظمة على إعادة الاعتبار للرابطة الوطنية السورية وتنميتها وتعزيزها، وبناء هوية وطنية سورية جامعة، تنهل من حالة التعدّد القومي والديني والثقافي التي يتّصف بها المجتمع السوري، هوية وطنية عصرية تتجاوز حالات الانقسام المجتمعي سواء على أساس قومي أو ديني أو طائفي أو مناطقي، كمدخل لا بد منه لمعالجة الخلل والشرخ الكبير في الرابطة الوطنية، وتحويل حال التنوّع إلى عامل غنى وثراء وطني، بدلا من أن تكون عنصر تمزيق للهوية السورية ومهدّد لوحدتها الوطنية, وهذا يستدعي من الجميع رفض كل أشكال التعصّب والتطرّف والاستعلاء القومي والديني، والعمل على إشاعة ثقافة المواطنة والاعتدال والتسامح والقبول بالآخر، وجعل الحوار قاعدة أساسية للعلاقة بين مكونات المجتمع والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، كما تفرض على القوى السياسية القومية والدينية التحليّ بالواقعية، والتخليّ عن أجنداتها ومشاريعها المثالية التي تحيل البلاد إلى مجرد قطر أو ولاية في منظومة متخيّلة لا تجد صدى لها في الواقع، وعليها الانصراف إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة قادرة على تحقيق الرفاه والازدهار لمواطنيها، وقادرة على التفاعل والتكامل مع محيطها الإقليمي والمجتمع الدولى وفق سياقات عصرية ومتطورة تلبيّ مصلحة شعبها ومصلحة الوطن عموما .

رابعا: رؤية للمرحلة الانتقالية

برأي منظمتنا قبل الشروع في التفاوض حول المرحلة الانتقالية لتأمين انتقال هادئ وسلمي للسلطة، لا بد من توفير البيئة المناسبة لإطلاقها وهذا يقتضي:

أولا: وقف جميع أعمال القتل والاعتقال، سحب الجيش والقوى الأمنية من المدن والبلدات السورية، الإفراج عن كافة المعتقلين على خلفية الأحداث الأخيرة، إيصال المساعدات الإنسانية للمدن المنكوبة دون إعاقة، السماح بعودة اللاجئين والمنفيين عودة آمنة وكريمة، السماح لوسائل الإعلام العربية والدولية والمنظمات الحقوقية والإنسانية للعمل بحرية في سوريا، محاسبة المسؤولين عن قتل المواطنين السوريين.

ثانيا: البدء بمرحلة انتقالية تقوم على:

– تشكيل حكومة مؤقتة من كافة أطياف المعارضة مع قيادات من المؤسسة العسكرية ممّن لم تتلوث أياديهم بالدم والفساد لتسيير المرحلة الانتقالية وحفظ أمن البلاد ووحدتها حال سقوط النظام.

– تدعو الحكومة المؤقتة إلى مؤتمر وطني جامع لا يستثنى منه أحد، لوضع برنامج وملامح المرحلة الانتقالية مع ممثلي المجتمع السوري من كافة الأطياف.

– تتولىّ الحكومة المؤقتة مهمة توفير المناخ المناسب لتنظيم الحياة السياسية في البلاد، وتوفير الشروط الملائمة لإطلاق حرية عمل الأحزاب والنقابات، ووضع قوانين ديمقراطية وعصرية للإنتخاب والإعلام.

– تنظّم الحكومة المؤقتة خلال سنة كحد أقصى، انتخابات حرّة بإشراف عربي ودولي لانتخاب جمعية تأسيسية مهمتها وضع دستور جديد للبلاد، يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، أو يناط ذلك بالجمعية التأسيسية كما جرى في دساتير سورية سابقة.
– تجري انتخابات نيابية حرّة في مدة أقصاها ستة أِشهر وفقا للدستور الجديد.
– ينتخب البرلمان رئيسا للجمهورية.
– تشكيل حكومة دائمة تناط رئاستها بالحزب أو الكتلة الفائزة في الانتخابات النيابية.
– الافراج عن المعتقلين والتحقيق بمصير المفقودين، وتعويض أسر الشهداء والمنكوبين وسائر المتضررين.
– تشكيل هيئة قضائية مستقلة مهمّتها تلقي الشكاوى من المواطنين والتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وإحالة مقترفيها إلى القضاء.
– تشكيل هيئة مصالحة وطنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمتطوعين من أجل إزالة رواسب الاستبداد والإفساد وقطع الطريق على حالات الثار والانتقام.

خامسا:المبادئ العامة الناظمة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سوريا الجديدة

– سورياالجديدة دولة ديمقراطية علمانية، نظامها جمهوري برلماني، السيادة فيها للشعب، ويقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة سلميا، وسيادة القانون وحماية الأقليات وحقوقهم، وهي تضمن لمواطنيها ما ورد في الشرائع الدولية من حقوق للإنسان، والحريات الأساسية في الأعتقاد والرأي والتعبير والاجتماع والإعلام وغيرها، كما يكون جميع مواطنيها متساوين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز على أساس القومية أو الدين أو الجنس.
– تطبيق نظام اللامركزية الإدارية وإعطاء صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات والمجالس المحلية بما في ذلك انتخاب المحافظين ورؤساء مجالس المدن.
– المساواة التامة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات، وإلغاء كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وسن قوانين تضمن تمثيلا عادلا للمرأة في كل المؤسسات والسلطات.
– الاعتراف الدستوري بحالة التنوع القومي، وضمان الحقوق القومية للأكراد والآشوريين السريان وغيرهم.
– تحييد الجيش عن العمل بالسياسة وحصر مهمته في الدفاع عن الوطن وحمايته.
– إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وحصر مهامها في الحفاظ على أمن الوطن والمواطن.
– الالتزام بخطط طموحة للتنمية الاقتصادية والبشرية، وبمكافحة الفقر، وإيلاء الاهتمام بالمناطق المحرومة وتحقيق مبدأ الإنماء المتوازن في كافة المحافظات.
– تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، بحيث تكون الموارد الوطنية ملكا للسوريين جميعا، وتوجيه ثمار التنمية نحو رفع مستوى حياة جميع المواطنين.
– الالتزام بالقضاء على الأمية والارتقاء بمستوى التعليم في كافة مراحله، وتحرير المناهج الدراسية من الخطاب العاطفي، والتحوّل نحو خطاب علمي وعملي للاندماج في مجتمع جديد يحقق الخير والأمان لجميع المواطنين.
– تحرير الإعلام والسماح بإقامة مؤسسات إعلامية خاصّة ومستقلة، تلتزم بمعايير المهنية والنزاهة، وقادرة على مراقبة تطبيق القانون وتقويم أداء المؤسسات الحكومية.
– ضمان حقّ المرأة والطفل وحماية الأسرة، وتوفير الضمان الصحي لكل أفراد المجتمع وسن قوانين عصرية للتضامن والتكامل الاجتماعي ورعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة.
– العمل على استعادة السيادة الوطنية على الجولان المحتل استنادا على القرارات الدولية ذات الصلة.
– اتباع سياسة خارجية تستوحي مبادئ وقواعد القانون الدولي القائمة على احترام سيادة الدول، وصيانة السلم الأهلي، وإقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية ودول الجوار الإقليمي وبقية دول العالم بما يخدم ويحقق المصالح الوطنية لسوريا.
ختاما نقول: إن مستقبلنا كآشوريين سريان وكمسيحيين يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببقائنا في وطننا مع شركائنا ، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون العيش بحرية وكرامة ، وعلى أساس الشراكة الكاملة بين الجميع في دولة ديمقراطية عصرية. ونؤكد بأن الوجود القومي للسريان الآشوريين بما يمثل من عمق وامتداد حضاري هو مسؤولية عربية وكردية بقدر ما هو مسؤولية السريان الآشوريين ، وإن الوجود المسيحي بما يحمل من قيم ومعاني إنسانية سامية هو مسؤولية المسلمين قبل غيرهم ، كما أن الحفاظ على حالة التنوع القومي في سوريا بقدر ما هو مسؤولية السوريين فهو أيضاً مسؤولية المجتمع الدولي.

المنظمة الآثورية الديمقراطية
المكتب السياسي

الجمعة 21 ايلول 6762 آ 2012م

* تشكيل حكومة مؤقتة من كافة أطياف المعارضة مع قيادات من المؤسسة العسكرية ممّن لم تتلوث أياديهم بالدم
* تدعو الحكومة المؤقتة إلى مؤتمر وطني جامع لا يستثنى منه أحد
* تتولىّ الحكومة المؤقتة مهمة توفير المناخ المناسب لتنظيم الحياة السياسية في البلاد
* تنظّم انتخابات حرّة بإشراف عربي ودولي لانتخاب جمعية تأسيسية
* تجري انتخابات نيابية حرّة في مدة أقصاها ستة أِشهر وفقا للدستور الجديد.